

بسم الله الرحمن الرحيم  
قانون الرخص لسنة ١٩٢٢  
ترتيب المواد

المادة :

- ١- اسم القانون .
- ٢- الرسوم والنماذج .
- ٣- منع غير السودانين من الإتجار إلا بترخيص .
- ٤- جواز رفض طلبات مزاولة التجارة وجواز صدورها بشروط .
- ٥- حرمان السوداني من مزاولة التجارة في حالات معينة .
- ٦- مدة الرخصة لمزاولة التجارة وتجديدها .
- ٧- جواز طلب تأمين أو تعهد .
- ٨- أثر الرخصة .
- ٩- وكيل حامل الرخصة .
- ١٠- رخص لإستخدام عمال .
- ١١- جواز طلب تأمين أو تعهد .
- ١٢- وكيل حامل الرخصة بموجب المادة ١٠ .
- ١٣- العقوبات .
- ١٤- الإبعاد ومصادرة البضائع لمخالفة أحكام رخص مزاولة التجارة .
- ١٥- المحكمة المختصة بنظر المخالفات .

بسم الله الرحمن الرحيم  
قانون الرخص لسنة ١٩٢٢  
(١٩٢٢/١٠/١٥)

- ١- اسم القانون .  
يسمى هذا القانون " قانون الرخص لسنة ١٩٢٢ " .
- ٢- الرسوم والنماذج .  
تدفع الرسوم وفقاً لما تقرره ، من وقت لآخر ، المحلية المختصة بموافقة وزير المالية الولائي ، ويجوز للمحلية المختصة في أي وقت أن تحدد النماذج اللازمة للرخص والأذونات التي تصدر بموجب أحكام هذا القانون .<sup>١</sup>
- ٣- منع غير السودانين من الإتجار إلا بترخيص .  
يجوز للمحلية المختصة بموجب أمر ينشر في الجريدة الرسمية أن:  
( أ ) تمنع أي شخص غير سوداني من مزاوله التجارة في أي منطقة تحددها في ذلك الأمر إلا بموجب رخصة ،  
( ب ) تحدد السلطة التي تقوم بإصدار تلك الرخص وتجديدها .
- ٤- جواز رفض طلبات مزاوله التجارة وجواز صدورها بشروط .  
( ١ ) يجوز للسلطة التي يحددها أي أمر يصدر بموجب أحكام المادة ٣ أن ترفض إصدار أو تجديد أي رخصة لمزاوله التجارة ويجوز لها كذلك أن تصدر تلك الرخصة أو أن تقوم بتجديدها خاضعة لأي شرط معقول على أنه يجب على تلك السلطة في حالة رفضها إصدار أو تجديد أية رخصة أن توضح كتابة أسباب ذلك الرفض .<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> - قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ، قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٠ ، قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ .

<sup>٢</sup> - قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ، قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٠ .

<sup>٣</sup> - قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

(٢) يرفع الى المحكمة العامة أي إستئناف ضد رفض إصدار تلك الرخصة أو رفض تجديدها أو ضد فرض أي شرط فيها ويجوز لمحكمة الإستئناف ، إذا إقتتعت بأن ذلك الرفض قد بنى على أسباب خاطئة أو غير كافية أو أن الشرط غير معقول ، أن تأمر بإصدار تلك الرخصة وفقاً لأية شروط تراها معقولة .

(١) — حرمان السوداني من مزاوله التجارة في حالات معينة .

(أ) أدين في جريمة تتعلق بالغش أو عدم الأمانة ، أو  
(ب) إقتتعت السلطة التي تصدر ذلك الأمر بأنه قد أحدث تأثيراً ضاراً بالأخلاق أو الصحة أو مصالح المواطنين في تلك المنطقة .

(٢) على السلطة المذكورة في البند (١) أن توضح كتابة الأسباب التي إستندت إليها في تبرير ذلك الحرمان .

(٣) يرفع للمحكمة العامة أي إستئناف ضد الأمر بالحرمان من مزاوله التجارة ويجوز للمحكمة إذا إقتتعت بأن ذلك الحرمان قد بنى على أسباب خاطئة أو غير كافية أن تأمر بالغائه .

<sup>٤</sup> — قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ، قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٠ ، قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ .

مدة الرخصة لمزاولة ٦- التجارة وتجديدها .  
لا تكون أية رخصة صدرت وفقاً لأي أمر بموجب أحكام المادة ٣ سارية لأكثر من سنة واحدة من تاريخ إصدارها وتكون قابلة للتجديد بعد إنتهاء هذه المدة لفترات أخرى لا تتجاوز أي منها سنة واحدة ويجب على كل حامل رخصة يرغب في الإستمرار في مزاولة التجارة في المنطقة التي تشملها رخصته أن يقدم طلباً للسلطة المختصة لتجديد هذه الرخصة وذلك في ميعاد لا يقل عن شهر واحد قبل إنقضاء مدة سريانها.

جواز طلب تأمين أو ٧- تعهد .  
يجوز أن يطلب من أي شخص قدم طلباً لمنحه رخصة لمزاولة التجارة أن يقوم قبل صدور تلك الرخصة بإيداع تأمين لا يجاوز مبلغاً يحدده معتمد المحلية بموافقة وزير المالية الولائي ويكون ذلك التأمين قابلاً للمصادرة في حالة الإخلال بشروط الرخصة أو أن يقوم بتقديم تعهد مصحوب أو غير مصحوب بضمانات بدفع مبلغ مماثل كجزاء إذا لم يلتزم بشروط تلك الرخصة .<sup>٥</sup>

أثر الرخصة . ٨-  
يكون لحامل أي رخصة صدرت وفقاً لأي أمر صدر بموجب أحكام المادة ٣ ووفقاً لشروط تلك الرخصة الحق في التجارة في أي مواد أو بضائع عدا المشروبات الكحولية والأسلحة النارية والذخائر والمفرقات أو أي سلعة أخرى محظورة أو منع القانون الإتجار فيها .

وكيل حامل الرخصة . ٩-  
في المناطق التي تكون فيها رخص مزاولة التجارة ضرورية وفقاً لأي أمر ينشر بموجب أحكام المادة ٣ ، لا يجوز لأي شخص أن يعمل كوكيل لحامل أية رخصة إلا بعد تصديق مكتوب من السلطة التي أصدرت الرخصة ويجب أن يقيد إسم ذلك الوكيل في تلك الرخصة ، ويجوز سحب التصديق المذكور في أي وقت وبدون إخطار ويجب على الوكيل عندئذ أن يتوقف عن مزاولة ذلك العمل في المنطقة التي تشملها الرخصة .

<sup>٥</sup> - قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ، قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٠ .

رخص لإستخدام ١٠ - (١) يجوز لوالى الولاية المعنى بموجب أمر ينشر في الجريدة  
عمال .

الرسمية أن يمنع إستخدام عمال في أي جزء من السودان  
للعمل خارج السودان إلا بموجب رخصة . ويجوز أن  
يتضمن ذلك الأمر إعفاء من أحكامه للأشخاص أو الفئات  
من الأشخاص الذين يرى والى إعفاءهم مناسباً .<sup>٦</sup>

(٢) يجوز لوالى الولاية المعنى أن يحدد في الأمر المشار اليه  
في البند (١) السلطة التي تقوم بإصدار تلك الرخص  
وتجديدها ويجوز له وفقاً لأحكام المادة ١١ أن يفرض على  
حاملى تلك الرخص أية شروط يراها مناسبة .<sup>٧</sup>

(٣) يجوز لوالى الولاية المعنى في أي وقت بموجب أمر ينشر  
في الجريدة الرسمية أن يعدل أو يلغى أي أمر يصدر  
بموجب أحكام هذه المادة .<sup>٨</sup>

جواز طلب تأمين أو ١١ - يجوز أن يطلب من أي شخص قدم طلباً لمنحه رخصة بموجب  
تعهد .

أحكام المادة ٩ أن يودع قبل إصدار تلك الرخصة تأميناً لا يجاوز  
المبلغ الذي تحدده السلطة المختصة عن كل عامل رخص له في  
إستخدامه وفقاً لشروط تلك الرخصة على ألا يجاوز الحد الأقصى  
للتأمين المبلغ الذي تحدده السلطة المختصة ويكون التأمين قابلاً  
للمصادرة في حالة الإخلال بشروط الرخصة أو أن يقوم بعمل تعهد  
مصحوب أو غير مصحوب بضمانات بدفع مبلغ مماثل كجزاء  
لضمان التزامه بشروط تلك الرخصة .<sup>٩</sup>

<sup>٦</sup> - قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ، قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٠ ، قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ .

<sup>٧</sup> - القوانين نفسها .

<sup>٨</sup> - القوانين نفسها .

<sup>٩</sup> - قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ، قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠١ .

- (١) وكيل حامل الرخصة ١٢- لا يجوز لأى شخص أن يعمل وكيلاً لأى حامل رخصة صادرة بموجب أحكام المادة ١٠ إلا بعد تصديق مكتوب من السلطة التي أصدرت الرخصة ويجب أن يقيد اسم ذلك الوكيل في الرخصة.<sup>١٠</sup>
- (٢) يجوز سحب التصديق المذكور في أى وقت بموجب إخطار مكتوب لحامل الرخصة الذي يجب عليه أن يأمر وكيله فوراً بالتوقف عن مزاوله العمل في إستخدام العمال بموجب تلك الرخصة .
- ١٣- أى شخص يخالف أحكام هذا القانون أو أي أمر صدر بموجبه أو أي رخصة منحت وفقاً لأحكامه يعاقب بالسجن مدة يجوز أن تمتد لسنة أشهر أو بالغرامة التي تحددها المحكمة أو بالعقوبتين معاً.<sup>١١</sup>
- ١٤- الإبعاد ومصادرة البضائع لمخالفة أحكام رخص مزاوله التجارة . بالإضافة لأية عقوبة أخرى مقررة بمقتضى أحكام هذا القانون ، يجوز لأية محكمة مختصة بالنظر في المخالفات المنصوص عليها فيه أن تأمر بإبعاد أي شخص يخالف أحكامه أو أي أمر صدر بموجبه متعلقاً برخص مزاوله التجارة من أي منطقة كان يحمل رخصة للعمل فيها أو زاول التجارة فيها بدون رخصة وأن تصدر كلياً أو جزئياً أية بضاعة في حيازته ويجوز في الحالات التي قام فيها ذلك الشخص بإيداع تأمين أو تقديم تعهد وفقاً لأحكام المادة ٧ إسقاط حقه في التأمين أو قيمة التعهد .
- على أنه لا ينفذ أي حكم بالمصادرة أو سقوط الحق إلا بعد تأييده بوساطة المحكمة المختصة .
- ١٥- المحكمة المختصة بنظر المخالفات . يجوز أن تنظر المخالفات لأحكام هذا القانون أو أي أمر يصدر بموجبه أمام محكمة جنائية ثانية وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١ أو أي محكمة أعلى.<sup>١٢</sup>

<sup>١٠</sup> - قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٩ .

<sup>١١</sup> - القانون نفسه .

<sup>١٢</sup> - قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .